

الاجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول في مقياس التنظيم الإداري

ج 1 : توضيح ما يلي : 6 ن

- المعنى المادى للإدارة العامة : يقصد به ذلك النشاط الذي تمارسه الهيئات و المؤسسات المركزية و اللامركزية باعتبار هذا النشاط وظيفة من وظائف الدولة . أنيط بالإدارة لتقوم به تحقيقا للمصلحة العامة و إشباعا لحاجات المواطنين .
- عدم التركيز الإداري : هو تنازل الأجهزة المركزية عن بعض اختصاصاتها لصالح الأجهزة الإدارية المحلية الممثلة لها في الأقاليم أو هو إعادة لتوزيع سلطات اتخاذ القرار في الدولة بما يحقق تخفيفا في الاعباء العامة للجهاز المركزي دون التأثير على نشاطه ككل . حيث تبقى هيمنة الجهاز المركزي على الأجهزة المتنازل لها عن بعض الاختصاصات قائمة عن طريق التفويض الإداري .

ج 2 : الإجابة بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد : 8 ن

- يعتبر الإجتهد القضائي أول مصدر للقانون الإداري ← خطأ
- يعتبر التشريع أول مصدر للقانون الإداري بعدما كان الإجتهد القضائي أول مصدر حيث تراجع و ترك مكانه للتشريع .
- السلم الإداري من العناصر التي تقوم عليها اللامركزية الإدارية ← خطأ
- السلم الإداري من العناصر التي تقوم عليها المركزية الإدارية
- يعتمد المشرع الجزائري على المعيار العضوي كأصل أساسا للقانون الإداري ← صحيح
- المفهوم الضيق للقانون الإداري هو المفهوم الذي تأخذ به الدول التي تتبنى نظام وحدة القضاء ← خطأ
- المفهوم الضيق للقانون الإداري هو المفهوم الذي تأخذ به الدول التي تتبنى نظام ازدواجية القضاء في حين تأخذ الدول التي تتبنى نظام وحدة القضاء بالمفهوم الواسع للقانون الإداري .

ج 3 : 6 ن

من مظاهر الرقابة الإدارية الرقابة على الهيئات ذاتها :  
حيث يخول القانون للسلطات الإدارية المركزية سلطة إيقاف و حل أجهزة الإدارة المركزية .

- **الإيقاف** : يمكن للإدارة المركزية . طبقا للشروط و الإجراءات القانونية ان تعتمد إلى إيقاف و تعطيل نشاط و سير أعمال مجلس أو هيئة معينة مؤقتا أي طيلة فترة معينة لإعتبارات معينة تستند إلى مبدأ المشروعية أو مبدأ الملاءمة .
- **الحل** : ويتمثل في حل المجلس و نظرا لخطورة هذا الإجراء فإنه يشترط أن يتم بموجب مرسوم .